

علي عبد اللطيف احميدة*

دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا

تحاول هذه الدراسة تفحص موضوع الدولة والتحوّلات الاجتماعية عقب استقلال ليبيا سنة ١٩٥١، من خلال تقييم بنية نظام الملكية السنوسية والنظام الذي أعقب الثورة العسكرية عام ١٩٦٩ وخصائصها، دون الوقوع في فخّ الأساطير التي نسجتها التقارير والتعليقات التي أعقبت الثورة الليبية عام ٢٠١١. وتوضح الدراسة أنّ الأنظمة والأيدولوجيات التي تعاقبت على الحكم في ليبيا كانت متحوّلة ومتغيرة بحسب تبدل الظروف المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، وتغيّر الوضع الإقليمي والدولي المحيط من جهة أخرى. ويتوصل الكاتب إلى أنّ انهيار نظام "الجمهورية" كان سببه الأساسي معاداة المؤسسة، وتسلب الأجهزة الأمنية على البناء المؤسسي، وهما العاملان اللذان تسببا في اغتراب الطبقتين الوسطى والدنيا، إضافة إلى انشقاق عديد من الإصلاحيين وضباط الجيش والدبلوماسيين الذين غدا بعضهم من قادة الانتفاضة الديمقراطية الآن.

إنّ هدفي من هذه الورقة، هو تفحص موضوع الدولة والتحوّلات الاجتماعية عقب استقلال ليبيا سنة ١٩٥١؛ وذلك من خلال التركيز على النظامين السياسيين اللبيين، وهما: الملكية السنوسية (١٩٥١-١٩٦٩) والثورة العسكرية بعد ١٩٦٩ وحتى الوقت الحاضر. وستتناول هذه الورقة النظام السياسي الأول من خلال طرح القضايا التالية: لماذا كانت ليبيا أول دولة في المغرب تنال استقلالها من الحكم الاستعماري في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١؛ وذلك قبل المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا؟ ولماذا أصبحت مملكة اتحادية ثم دولة موحدة في ١٩٦٣؟ وكيف يمكن تقييم قاعدتها الاجتماعية، وسياستها وبرنامج التحديث السياسي فيها؟ وأخيراً، لماذا انهارت المملكة في ١ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩، بعد ثماني عشرة سنة فقط من إقامتها؟

أمّا النظام الثاني، فسيعرّف النظر فيه من خلال طرح الأسئلة التالية: كيف نظر المجتمع في ليبيا المستقلة إلى حقبة الاستعمار وما بعد الاستعمار؟ وما هي السيرورات الاجتماعية والتاريخية التي ولدت الدولة "الجمهورية"؟ وأخيراً، لماذا آلت هذه التجربة السياسية المتعلقة بإقامة دولة متوطنة Indigenouse إلى وهم، وتحوّلت -مع

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة نيوانجلند في مدينة بدفورد في ولاية ماين الأمريكية.

منتصف ثمانينيات القرن الماضي - إلى ديكتاتورية؟

ينصبّ بحثي على السياقين الاجتماعي والوطني للتاريخ الليبي وللعمليات السياسية. ولقد ارتكزت في هذا البحث على ما تراكم لديّ من جهدٍ تنظيريّ، ودراساتٍ مقارنة، ووثائق، وتاريخ شفويّ خلال العقدين الأخيرين.

يقوم طرحي للمسألة أولاً على فكرة أنّ الملكية السنوسية كان يسيطر عليها نخبةٌ من شيوخ القبائل والأعيان الحضريين ذوي الدهنية الأبوية. وهذه النخبة هي التي صاغت الدستور، وسيطرت على الدولة، واستغلّ أفرادها مواقعهم في إدارة الدولة؛ بحثاً عن الثراء لأنفسهم، ولإفادة أتباعهم وجهاتهم، خصوصاً بعد اكتشاف النفط سنة ١٩٥٩. ابتدأت الملكية ببرنامجٍ تحديثيٍّ لأنظمة التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، غير أنّها لم تسمح بقيام معارضةٍ منظمّةٍ علنيّةٍ لدى الجيل الأصغر من الليبيين الذين تعلّموا في مدارسها. وقد شعر موظفو الدولة والعمال والطلبة وضباط الجيش الذين تحوّلوا إلى المال الكبيرة، والمنقادون بتصورٍ عن ليبيا يجعلها مجتمعاً وطنياً؛ بالاغتراب عن الملكية الفاسدة الموالية للغرب، وتزايد ذلك الشعور لديهم.

ويقوم هذا الطرح ثانياً، على فكرة أنّ الدولة الليبية في بدايتها المبكرة لم تكن انحرافاً؛ وإنّما كانت متجذّرةً في التاريخ والثقافة الليبيين. فالجماهيرية على الرغم من أنّها دولةٌ تسلّطيّةٌ Authoritarian شعبيةٌ Populist ريعيّةٌ Rentier، إلا أنّها كانت تقدّم حلولاً لأبرز المشاكل السياسية البنيوية في ليبيا الحديثة؛ والمتمثلة في الموروث الأليم للدولة الاستعماريّة (١٩١١-١٩٤٣)، وضعف الدولة الاتحاديّة خلال فترة الملكية السنوسية (١٩٥١-١٩٦٩)، والهويّات الجهويّة المترسّخة، وثقافة اللادولة Statelessness. لقد قدّم صغار الضباط العسكريين القوميّين -الذين أطاحوا بالملكية السنوسية سنة ١٩٦٩- بقيادة القذافي عدّة إصلاحات اجتماعيّة ومؤسّساتيّة مبتكرة، كاللجان والمؤتمرات الشعبيّة. وقد زادت هذه الإصلاحات من الدّعم الاجتماعي للنظام؛ ذلك الذي عزّز من مستوى معيشة العديد من الطبقات الاجتماعيّة الوسطى والدنيا في ليبيا، خصوصاً في الرّيف الليبي في ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٥. وأيّاً كان الأمر؛ فقد أدّت الانشقاقات والانقلابات المضادة والتشاحن الداخلي ضدّ النظام إلى التّطهير، وإلى إعدام ٧٠ بعد اتهامهم بالتخطيط لانقلاب في سنة ١٩٧٥، وهؤلاء يمثلون نصف التنظيم الثوري الأصلي الذي قاد الثورة ضدّ الملكية.

وإثر ذلك، انبثق نظامٌ جديدٌ بقيادة جناح العقيد القذافي. وقد تكوّن من أعضاء مجلس قيادة الثورة: جلود ويونس والحزوبي والحميدي، إضافةً إلى القذافي. وأصبح النظام الجديد عديم الرّحمة في تركيز سلطته. واستخدم مركزيةً مفرطةً، بتعزيز الأجهزة الأمنيّة والمخابراتيّة على حساب المؤسّسات الرّسمية وحكم القانون؛ مدمراً بذلك الإصلاحات السّابقة. وقاد هذا إلى ضمور التجربة المرتكزة على الشعبويّة السياسيّة المتوطّنة Indigenus، وإلى نهوض المعارضة الإسلاميّة. وقد تصافر مناخ العداء الدولي والاقتصاد المتأثر بانخفاض عائدات النفط، في تشكيل أزمة النظام. وهو الأمر الذي أدّى إلى ضعف المؤسّسات العامّة وتشوّهها؛ مثل المحاكم والجامعات والاتحادات النقابية والمستشفيات والمصارف.

وقد فاقمت السياسة الليبية الجديدة التي ابتغت التصالح مع المجتمع الدولي -والتي أدّت إلى رفع العقوبات- الصّراع بين الحرس القديم (كاللجان الثورية، والأجهزة الأمنيّة) والأجنحة الإصلاحية داخل النخبة الحاكمة، وكذلك داخل المجتمع المدني الليبي بوجه عامّ.

الملكيّة السنوسية الليبية (١٩٥١-١٩٦٩)

إنّ هزيمة إيطاليا في الحرب العالميّة الثانية، واحتلال الجيوش البريطانيّة والفرنسيّة ليبيا، بمعونة القوّات الليبية في المنفى في مصر سنة ١٩٤٣؛ قد خلق نتائج غير مقصودة تتعلّق بمستقبل ليبيا. وهو ما حدث كذلك بفعل إعادة توطين الإيطاليين وغيرهم من الجنسيات الاستعماريّة الأخرى. وزيادةً على ذلك، لم يتمكّن الأربعة المنتصرون -الولايات المتّحدة الأميركيّة، والاتّحاد السوفياتي، وفرنسا، وبريطانيا- من الاتّفاق سنة ١٩٤٥ بشأن مصير ليبيا السياسي. وهو ما نقل القضية الليبية إلى هيئة الأمم المتّحدة سنة ١٩٤٩، وأصبح استقلال البلاد جدّاً بالنسبة إلى القوى الغربيّة؛ خصوصاً بريطانيا والولايات المتّحدة الأميركيّة. ولاعتبارات إستراتيجية تتعلّق بالحرب الباردة؛ قاد استقلال ليبيا إلى نشوء تحالف بين بريطانيا راعي الدولة الجديدة، والقيادة السنوسية في المنطقة الشّرقية من ليبيا بزعامة السيّد إدريس السنوسي. وقد جاء هذا التّحالف على حساب القيادات الحضريّة في إقليم طرابلس؛ تلك القيادات التي دافعت عن نظام موحّد في الجامعة العربيّة في مصر.

الحرب الباردة وهيئة الأمم المتّحدة والقضية الليبية

إثر هزيمة إيطاليا في الحرب العالميّة الثانية؛ ظلّ مصير ليبيا غير محسوم. فقد نوقشت مقترحات بشأن وضع فزان تحت الوصاية الفرنسيّة، ووضع بقية البلاد تحت الوصاية البريطانيّة. غير أنّ الاتّحاد السوفياتي والكتل العربيّة والأسويّة، عارضت هذا المقترح، وتوصّلت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة إلى قرار يجعل ليبيا دولةً مستقلةً في ٢١ تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٤٩ (القرار رقم ٢٨٩). وعيّنت الدكتور أدريان بلت -مساعد الأمين العامّ للأمم المتّحدة- مفوضاً في ليبيا؛ ليقدّم مشورته لليبيين بشأن إعداد مسودة دستور وبناء هيكل سياسيّ. وصل بلت إلى ليبيا في ١٨ كانون الثّاني / يناير ١٩٥٠، وزار الأقاليم الثلاثة؛ وهي طرابلس وبرقة وفزان. وبعد مناقشات ومشاورات مطوّلة مع الرّعاء الليبيين والجماعات واللجان المنظّمة المختلفة؛ قرّر التخلّي عن الدّعوة إلى انتخاب أعضاء الجمعية الوطنيّة. وبدلاً من ذلك، طلب من زعماء كلّ إقليم من الأقاليم الثلاثة اختيار عشرين مندوباً؛ لتكوين جمعيّة السّتين التي ستكون مهمّتها وضع دستور جديد للبلاد. وبناءً على ذلك، وقع تعيين ممثلي برقة من جانب الأمير إدريس السنوسي، وممثلي فزان من جانب أحمد سيف النّصر، وممثلي طرابلس من جانب مفتي طرابلس الشيخ محمد أبو الأسعاد العالم. كما سُمح للأقليات الإيطاليّة واليهوديّة والمالطيّة واليونانيّة، بأن يكون لها ممثلوها.

شرعت الجمعيّة، في تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٥٠، في مناقشات معمّقة بشأن الدّستور الذي فرغ منه في تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٥١. واستمرّت الجمعيّة في أعمالها، حتّى إعلان الاستقلال في ٢٤ كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٥١. وقد جرى تقرير طبيعة الاستقلال الليبي من جهة بريطانيا وأميركا، وفق اعتبارات إستراتيجية الحرب الباردة، والرّغبة في خلق ملكيّة محافظة موالية للغرب؛ وذلك لمواجهة نهوض القوميّة العربيّة الجذريّة في الشّرق الأوسط وأفريقيا.

وقد حافظت الجماعات الليبية في المنفى، في كلّ من مصر وسورية وتونس وتشاد، على قضية استقلال ليبيا حيّة. وكانت من بين هذه الجماعات الكبرى في سورية وتونس، لجنة دفاع طرابلس - برقة، بقيادة الرّعيم

الطرابلسي بشير السعداوي، الذي برز كقائد لحزب المؤتمر الوطني في طرابلس في ٧ تموز / يوليو ١٩٤٩. وانتبه الزعيم السنوسي المنفي البراغمتي، الأمير إدريس السنوسي، إلى ضرورة انتهاج الدبلوماسية، عقب الهزيمة العسكرية التي منيت بها المقاومة. ودخل في مفاوضات مع البريطانيين في مصر؛ حيث كان يعيش منفياً لمدة ثلاثين سنة. وكانت بريطانيا من جانبها، تتطلع إلى حماية وجودها في مصر؛ فرحبت بمساعدة إدريس، وتجهيز القوات الليبية في حربها ضد القوات الألمانية والإيطالية في شرق ليبيا وغربها. ومقابل ذلك، وعدت الحكومة البريطانية الأمير إدريس بعدم ساحتها بعودة سيرانايكا (برقة) إلى الحكم الإيطالي، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

خربت الحرب شرق ليبيا بأكثر من ألف غارة، خصوصاً في مدينتي طبرق وبنغازي. وأجبرت ٣٠ ألف مستوطن إيطالي على المغادرة إلى طرابلس. وجنوباً، انضمت القبائل الليبية المنفية في تشاد بقيادة أحمد سيف النصر (شيخ صف قبائل أولاد سليمان) إلى القوات الفرنسية، في زحفها نحو إقليم فزان. وعيّن الفرنسيون مساعداً لحاكم الإقليم سنة ١٩٤٥^(١).

جلبت بريطانيا الاستقلال لليبيا سنة ١٩٥١؛ وذلك بالتحالف مع الأمير السنوسي، وبعض الزعماء الطرابلسيين المنفيين في مصر. وكانت بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية متفقتين على عدم السماح للاتحاد السوفياتي بأن يكون له نفوذ في ليبيا. وقد نظرنا إلى ليبيا المستقلة كمشروع ملائم لمصلحتهما في المرحلة المبكرة من الحرب الباردة. نظرت السياسة الأنغلو- أميركية إلى ليبيا كدولة موالية، يمكن لها أن تؤدي وظيفة إستراتيجية تتعلق بالقواعد العسكرية. وكانت بريطانيا تهدف إلى استخدام ليبيا كرصيد أساسي لضمان أمنها في الشرق الأوسط، وصد موجات القومية العربية؛ من خلال دعم السنوسية في شرق ليبيا على حساب الحراك القومي الحضري في إقليم طرابلس. وقد وافق الزعيم السنوسي المنفي -الأمير محمد إدريس السنوسي، حفيد مؤسس الحركة السنوسية- على رعاية المصالح البريطانية، مقابل استقلال سياسي. وإجمالاً، أدت المصالح الأميركية والبريطانية في بداية الحرب الباردة وخوف ليبيا من الوقوع مجدداً تحت الحكم الاستعماري؛ إلى عقد تحالفات، والقيام بمساومات قادت إلى استقلال ليبيا سنة ١٩٥١^(٢). لكن السؤال الملح هو: لماذا أصبحت البلاد ملكية سنوسية اتحادية؟

في سنة ١٩٥١، كان سكان ليبيا مليون نسمة؛ منهم ٧٥٠ ألف نسمة في طرابلس، و ٣٠٠ ألف نسمة في برقة، و ٦٠ ألف في فزان. وقد لاحظ الدكتور بلت حين وصل إلى ليبيا في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٥٠، أنه إذا ما وافق غالبية الليبيين على موضوع الاستقلال؛ فإن خلافات سياسية كانت موجودة بين أقاليم البلاد بخصوص كيفية تنظيم هذا الاستقلال. كان إقليم برقة وفزان متخوفين من سيطرة إقليم طرابلس -الذي يمثل ثلثي عدد سكان البلاد- على النظام الموحد. وفي إقليم برقة، كانت غالبية السكان -باستثناء أنصار جمعية عمر المختار في المدن الحضريّة- تؤيد النظام الاتحادي، واختيار الأمير إدريس ملكاً للبلاد. وقد دعم وفد فزان الإقليم الشرقي، ولعل السبب الرئيس في ذلك، هو أن أحمد سيف النصر كان من أتباع الحركة السنوسية. كان النظام

1 For an over view of the literature on the role of Libyan exiles see: A. Baldinetti, "Libya's Refugees, their Places of Exile, and the Shaping of their National Idea", *The Journal of North African Studies*, Vol. 8, No. 1 (Spring 2003), pp. 72-86.

2 M. Khadouri, *Modern Libya: A Study in Political Development* (Baltimore: The John Hopkins Press, 1963), pp. 33-37.

الفيدرالي تسويةً لضمان انضواء إقليميّ برقة و فزان تحت النظام الجديد. أما المشكلة الأخرى، فكانت تتمثل في مسألة اختيار المدينة التي ستكون عاصمةً. وقد أراد وفدا إقليميّ طرابلس وفزان أن تكون طرابلس؛ في حين أصرّ وفد إقليم برقة على أن تكون بنغازي. وأنهى الأمير إدريس الخلاف بأن اقترح أن تكون طرابلس وبنغازي عاصمتين توأمين، وأن تتناوب الحكومة سنويًا على العاصمتين^(٣). وفي ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥١، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الدستور؛ غير أنه ينبغي التذكير بأنه كانت هناك أصوات -داخل ليبيا وخارجها- تنتقد الدستور الجديد في الصحافة العربية. وقد أبرز المتقدّمون أنّ الجمعية العامة لم تكن منتخبةً؛ بل عُيّن أعضاؤها تعيينًا، وأنّ الدستور يفتقر إلى المشروعية؛ لأنّه لم يجر بشأنه استفتاء عام^(٤).

في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١ تُوجّ الأمير إدريس السنوسي -تحت اسم الملك إدريس الأول- ملكًا للمملكة الليبية المتحدة؛ بوصفها مملكةً دستوريةً اتحاديةً ذات عاصمتين وثلاث حكومات لأقاليمها الثلاثة: طرابلس وفزان وبرقة. وقد سيطرت عائلات الطبقة العليا الحضريّة وشيوخ القبائل -وغالبيّتهم من برقة، قاعدة الملك إدريس والحركة السنوسية- على الحكومة. كانت الدولة الجديدة تشكو فقرًا شديدًا؛ إذ يبلغ معدّل دخل الفرد فيها ٣٥ دولار سنويًا، وهي في حاجة ماسّة إلى دخل لميزانيتها. لم يكن يوجد أيامها سوى ستة عشر شخصًا متخرّجًا في الجامعة، ولم تكن هناك مدارس ثانوية، وكانت نسبة الأمية تبلغ ٩٠٪. ولم يكن يوجد في فزان سوى ثلاثة أطباء فرنسيين وثمانية عشر طبيبًا في برقة وثمانين في طرابلس؛ يقدّمون خدماتهم أساسًا لـ ٤٠ ألف مستوطن إيطاليّ في إقليم طرابلس. وفي سنة ١٩٥٤، أُجرت المملكة الليبية -بسبب حاجتها إلى مزيد من الدّخل- قاعدةً عسكريةً لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتلقّت في مقابل ذلك معونات اقتصادية. وفي ٢٩ تموز / يوليو ١٩٥٣؛ وقّعت المملكة الليبية المتحدة معاهدةً صداقةً وتحالفٍ مع بريطانيا العظمى مدّت عشر سنوات. وهو الأمر الذي مكّن بريطانيا من امتلاك قاعدة عسكرية في العدم قرب طبرق، مقابل معونة اقتصادية وتدريب ومساعدة عسكريين. ثمّ تبعت هذه الاتفاقية اتفاقيةً أخرى، أبرمت مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ مُنحت بمقتضاها الحكومة الأمريكية حق إنشاء قاعدة ويلس Wheelus الجوية قرب طرابلس (وهي أكبر قاعدة عسكرية أميركية في المنطقة)، مقابل معونة اقتصادية. وقد جرى توقيع هذه الاتفاقية في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٥٤^(٥).

كانت الدولة الليبية الجديدة واحدةً من الدّول الأشدّ فقرًا في العالم؛ فكانت محتاجةً إلى المعونة الخارجية، وإلى حليفٍ يضمن أمنها وبقائها في خضمّ المدّ الناهض للحركة القومية الإيرانية والعربية الجزرية المعادية للاستعمار، لا سيّما عقب الثورة المصرية سنة ١٩٥٢، وحرب السويس سنة ١٩٥٦، وحرب التحرير الجزائرية، والثورة العراقية سنة ١٩٥٨. وأكثر من كلّ ذلك، بدعم الرّأي العامّ العربي للقضية الفلسطينية. وقد تأثر الناشطون من جيل معمر القذافي بهذه الموجة من القومية العربية المعادية للاستعمار، وخرجوا إلى الشوارع في الستينيات من القرن العشرين؛ منتقدين الملكيّة والنخبة القديمة، لخياتهما النضال الوطني الليبي

3 I. R. Khalidi, *Constitutional Development in Libya* (Beirut-Lebanon: Khayyat's College Books, 1963), pp 62-63, and for UN commissioner Adrian Pelt's own account see his book, *Libyan Independence and the United Nations* (New Haven: Yale University Press, 1970).

4 Khalidi, Op.cit., pp. 34-36.

5 Ibid., 363-398.

الطويل من أجل الاستقلال بساحهما للغرب بإقامة هذه القواعد العسكرية^(٦).

ثم اكتشف النفط في ليبيا سنة ١٩٥٩، وتغيّرت -تبعاً لذلك- البنية الاقتصادية والاجتماعية. وحين بدأ تصدير النفط سنة ١٩٦١؛ انتقل دخله بالدولة من كونها واحدة من أشدّ الدول فقراً في العالم، إلى واحدة من أغنى الدول في أفريقيا. لقد قفز معدّل دخل الفرد من ٣٥ دولار سنة ١٩٥١ إلى ٢٠٠٠ دولار سنة ١٩٦٧. وأصبحت ليبيا رابع أكبر دولة مصدّرة للنفط في العالم. كان هذا التغيّر الجذريّ في الاقتصاد الليبيّ نتيجة القانون الليبيّ المبتكر الخاصّ بالنفط؛ ذلك الذي منح حوافز ومكافآت للشركات التنفّطية المستقلة، إضافةً إلى الموقع الجغرافي القريب من أوروبا، والتوعية الجيدة للنفط؛ وهما ما مكّنا ليبيا من أن تصبح في طليعة الدول المصدّرة للنفط. وتبعاً لذلك، فقد أصبحت ليبيا مهمّةً بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ لا سيّما بسبب الاستشارات التنفّطية، إلى جانب وظيفتها الإستراتيجية؛ بحكم كونها مقرّاً لقاعدة عسكرية جويّة، وحليفاً محافظاً^(٧).

اكتشاف النفط وتعديل الدستور سنة ١٩٦٣

يتمثّل العامل الأساس الذي ساعد على إحداث التعديل الدستوري، في اكتشاف النفط وإدارته كقطاع بعد سنة ١٩٦٠. وبحلول سنة ١٩٦٣؛ أدركت النخبة -بما فيها نخبة الإقليمين الشماليّين- مدى الحاجة إلى نظام موحّد، للتغلب على المشاكل العديدة المرتبطة بالنظام الاتحادي، ومنها: نقص التخطيط المركزي، وضع القرار، والجدارة. وهكذا صوّت البرلمان الليبيّ في سنة ١٩٦٣، لصالح إقامة نظام موحّد يحل محلّ النظام الاتحادي. وقد منح الدستور الجديد المرأة الليبيّة حقّ التصويت. وبعد اكتشاف النفط وتصديره سنة ١٩٦١؛ شرعت الحكومة في القيام ببرامج تحديث في قطاعات التعليم والصحة والمواصلات والإسكان. وقدم إنشاء جامعة ليبيّة لها مقرّان في بنغازي وطرابلس فرصاً جديدةً في التعليم. وقد قادت السياسات التعليميّة الجديدة في أواخر الستينيات، إلى ظهور طبقةٍ وسطى جديدةٍ تعيش على مرتباتها، وحرّكة طلابية، وطبقة عمّالية صغيرة، واتّحادات عمّالية، ومثقفين حداثيين. وعلى سبيل المثال، تزايد عدد الطلاب من ٣٣ ألف سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠٠ ألف سنة ١٩٧٠. وكانت فوزيّة غرغور أوّل ليبيّة تتخرّج في الجامعة الليبيّة سنة ١٩٥٨. ثمّ تلتها فتحية مازق، ابنة رئيس الوزراء حسين مازق، سنة ١٩٦١. وفي سنة ١٩٦٥؛ أسّس الاتحاد النسائي الليبي، وصدر العدد الأوّل من مجلته ذات التأثير "المرأة"^(٨).

تحرّز ليبيا اليوم مرتبة متقدمة في معدّلات الذين يعرفون القراءة والكتابة في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما أنّ نسبة النساء فيها في صفوف التعليم العالي، هي أعلى من نسبة الرجال. وفي أقسام الإنسانيات وعلم الاجتماع بالجامعات الليبيّة؛ تمثل النساء نسبة ٨٠٪ من مجمل عدد الطلاب. وهناك نساءً طيّارات، وضابطات،

٦ للاطلاع على نقد للملكيّة من وجهة نظر معارضة في طرابلس، انظر: أحمد زارم، مذكّرات: صراع الشعب الليبي مع مطامع الاستعمار (تونس-طرابلس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٨)، وفوزي الطاهر البشتي، حلم الثورة في الشعر الليبي الحديث (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ١٩٨١).

7 D. Vadewalle, *A History of Modern Libya* (Cambridge: The University press, 2006), pp. 53-61.

٨ أم العز الفارسي، "السياق المجتمعي وأثره على المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا"، مجلة عراجين، عدد ٦، كانون الثاني / يناير، ٢٠٠٧، ص ٥٣-٥٦.

وقاضيات، وطبيبات، ومعلّّّات، ووزيرات. لم يكن هذا التقدّم هبةً، بل خاضت من أجله القيادات النسائيّة النشطة نضالاً طويلاً. وبعضهنّ قد تلقّين تعليمهنّ في المنفى، في لبنان وسورية ومصر، وقد وجدن دعماً من السياسات التي انتهجها نظاما ما بعد الاستقلال منذ سنة ١٩٥١. وليس من المفاجئ أن تركّز الرائدات النشطات في مجال حقوق المرأة -مثل حميدة العنيزي، وصالحة المدني، وخديجة عبد القادر، وخديجة الجهمي- اهتماماتهنّ على قضية تعليم المرأة، منذ بداية القرن العشرين. أمّا الجيل الثاني من الناشطات النسائيات؛ فقد ربطن بين الجنوسة Gender والقوميّة، وشدّدن على قضايا جديدة في المسار المهني Career والأسرة، منتقدات الوضع في الأسرة الليبية الأبوية. لقد عبّرن عن آرائهنّ في الصحافة وفي الأجناس الأدبية، وخصوصاً في القصة والرّواية.

أدى توفّر الوظائف التي تدّرّ أجراً ثابتاً في طرابلس وبنغازي والحقول النّفطية إلى اجتذاب العديد من المقيمين في المناطق الزراعيّة، وانتقلهم شمالاً إلى هذه المدن. وتزايد -نتيجةً لذلك- تعداد سكّان طرابلس من ١٣٠ ألف نسمة سنة ١٩٥١ إلى ٢١٣ ألف سنة ١٩٦٤ وإلى ٤٠٠ ألف سنة ١٩٧٠. وارتفع عدد السكّان في بنغازي في السنوات نفسها من ٧٠ ألف نسمة إلى ١٣٧ ألف ثمّ إلى ٣٠٠ ألف على الترتيب. غير أنّه ينبغي الانتباه إلى أنّ آلافاً من المهاجرين الفقراء من المناطق الرّيفيّة، قد سكنوا مدن الصّفيح خارج هاتين المدينتين؛ مثل باب عكار، والبراريك، والكامبو خارج طرابلس، والصابري في بنغازي^(٩). وإذا ما عاش ثمانون في المئة من السكّان في الرّيف سنة ١٩٥١؛ فإنّ هذه النسبة قد تغيّرت بصورة عكسيّة بحلول عام ١٩٦٧، بأن صار ثمانون في المئة يعيشون في المناطق الحضرية. كما برزت طبقة عماليّة صغيرة، ولكنها منظمّة، في المدن والحقول النّفطيّة.

لم يتمكّن النّظام الملكي السنوسي ومستشاروه البريطانيون، من عزل المجتمع الليبي عن تيارات الحركات القوميّة الجذريّة في المنطقة، خصوصاً في مصر؛ وذلك بحكم أنّ معظم أفراد الجيل الأوّل، الذين تلقّوا تعليماً عاليّاً، قد تحرّجوا في الجامعات المصرية. هذا إلى جانب أنّ الدّولة قد اعتمدت في إدارة مؤسّساتها الوليدة على الأخصائيّين المصريّين، وكان منهم القضاة والمدرّسون. كما أنّ المدارس الليبية قد اعتمدت تدريس الكتب المدرسيّة المصريّة. وكانت الصّحف المصريّة تُوزّع في البلاد، وإذاعة "صوت العرب" -ذات التأثير الكبير في الرّأي العامّ العربي- تغطّي بشهرة بالغّة في الشّارع الليبي. وعلى الرّغم من البرامج التّحديّثيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ فإنّ المملّكيّة الموالية للغرب، كانت معاديةً للمؤسّسات القويّة والمعارضة العلنيّة المنظمّة. فقد واصلت حظرها الذي فرضته على جميع الأحزاب السياسيّة عقب انتخابات ١٩٥٣. ونُزعت الجنسيّة الليبيّة عن بشير السعداوي زعيم حزب المؤتمر الوطني، الحزب الأكثر شعبيّةً في إقليم طرابلس. وحصل الشّيء نفسه مع أخيه وابنه ونائبه أحمد زارم؛ فاضطرّ السعداوي إلى اللّجوء إلى المنفى في العربية السعودية مع أخيه وابنه، والتجأ زارم إلى تونس.

ولمّا طالب اتّحاد العمال -وهو اتّحادٌ صغيرٌ، ولكنّه حسن التنظيم- بمعدّل أعلى للأجور، وقع اعتقال أعضائه، ومُنِعوا من ممارسة نشاطهم في الاتّحاد مع بداية سنة ١٩٦١^(١٠).

٩ ياسين الكبير، المهاجرون في طرابلس الغرب (بيروت- لبنان: معهد الإناء العربي، ١٩٨٢)، ص ١٢٥-١٦٨؛

وأيضاً: محمّد زاهي المغربي، الدولة والمجتمع المدني في ليبيا (القاهرة: إصدارات مجلة عراجين، ٢٠٠٤)، ص ٢٦-٢٧.

١٠ مختار كرفاع، الحركات العماليّة في ليبيا: ١٩٤٣-١٩٦٩ (طرابلس: مركز الجهاد للدراسات التاريخيّة، ٢٠٠٠)، ص ١٦٦-١٧٥.

كما أصبحت الحركة الطلابية القويّة جماعةً اجتماعيّةً قائدةً، وطالبت بموقفٍ حازمٍ داعمٍ للقوميّة العربيّة والحركة الفلسطينية والجامعة العربية. ودعت إلى إجلاء القواعد العسكريّة الأميركيّة والبريطانيّة. وقد نظّم الطلبة احتجاجات ومظاهرات، من ضمنها مظاهراتٌ قام بها تلاميذ المدارس الثّانوية؛ مثل تلك التي قادها معمر القذافي في مدينة سبها بفضان سنة ١٩٦١، وكانت بغرض تأييد الوحدة العربية. وقد جرى اعتقاله وطرده من ولاية فزان إلى مدينة مصراتة شرق طرابلس. وفي ١٣-١٤ كانون الثّاني / يناير سنة ١٩٦٤، حدثت مظاهرةً طلابيّةً أكبر في بنغازي، تأييداً لمؤتمر قمّة عربيّ في القاهرة دعا إليه جمال عبد الناصر. وكان الهدف من ذلك المؤتمر الإعدادُ لسياسةٍ عربيّةٍ في مواجهة خطة إسرائيل الهادفة إلى تحويل مسار نهر الأردن. وقد أطلقت الشّركة الثّار على ثلاثة طلبة عُرفوا في ما بعد بشهداء يناير؛ وهم علي الأمين البيجو، وصالح مسعود النّقاز، ومفتاح بن حريز. وأحدث قتل الطلبة الثلاثة أزمةً سياسيّة، أدت إلى استقالة رئيس الوزراء محي الدين فكيني. وحدثت أزمة أخرى في مدينة طرابلس، بُعيد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧؛ حين قامت مظاهرةً كبيرةً، أحرقت فيها المتظاهرون العلم الإيطالي والمحلّات التجاريّة اليهوديّة، وأدانوا ارتباطات النظام القويّة بالغرب ووجود القواعد العسكريّة الأميركيّة والبريطانيّة. وانضمّ العمّال اللّيبون إلى حركة الاحتجاج الاجتماعيّ؛ فنظّم عمّال الميناء وحقول التّفط إضراباً، وأوقفوا إنتاج التّفط^(١١). وانخرط كثيرٌ من الشّباب اللّيبّي في التّيارات السياسيّة القوميّة، كالتّاصرية والبعث. وتفاقمت أزمة المملكيّة، نظرًا إلى أنّ الملك كان شخصاً معزولاً اجتماعياً؛ إذ كان يعيش في طبرق، قرب القاعدة البريطانيّة الرئيّسة في "العدم"؛ موحياً بذلك بأنّه يفضل صحبة البريطانيّين وحمّيتهم.

وما زاد حال نظام الملك سوءاً، هو انتشار الفساد بين أفراد النّخبة. فعلى الرّغم من ارتفاع دخل البلاد من عائدات التّفط؛ ظلّ الكثير من اللّيبّيّين العاديين فقراء في المناطق الرّيفيّة. لقد صارت المملكيّة ضحيّة برامجها التّحديثيّة؛ بما أنّها لم تحدّث نفسها سياسياً أيضاً، ولم تمكّن طبقتها الوسطى التّامية من المشاركة السياسيّة. فكثير من اللّيبّيّين المنتمين إلى الطبقة الوسطى وشريحتها الدّنيا من المتعلّمين؛ قد وجدوا أنفسهم مهمّشين، وخارج رعاية شبوخ القبائل التّقليديّين وعائلات الأعيان ذات التّفوذ. وكان الجناح العسكريّ لهذه الطبقة الوسطى حديثه التّشوّء، هو الأكثر تنظيماً من بين الجماعات المعادية للمملكيّة. وفي غياب الأحزاب السياسيّة؛ كان القوّة الوحيدة المؤهّلة لإزاحة النّخبة القديمة بشكلٍ فعّال. إثر حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، التي هزم فيها الجيش الإسرائيليّ الجيش المصري؛ وقعت مظاهراتٌ جماهيريّة في طرابلس وبنغازي، احتجاجاً على ما عدّ موقفاً رجعيّاً للنّظام الموالي للغرب. فاعتقل النّظام أعضاء من الأحزاب السريّة المتّهمين بعلاقتهم بهذه النّشاطات. وبدأ الملك المعجوز المنعزل يائساً في مواجهة حركات الاحتجاج الاجتماعيّ، وفساد النّخبة، واعتماده على أسرة السّلحي المتحكّمة في الدّيوان المملكي. وفي ما بين ١٩٥١ و١٩٦٩، تعاقبت إحدى عشرة حكومة. وقد أفسحت المملكيّة المجال في سلّمها لبعض الاختصاصيّين الحضريّين، مثل رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش سنة ١٩٦٨. ولكن في المجلّم، كانت المستويات العليا من التّعليم مغلقة. وقد شرعت الجماعات الشّابّة -التي حظيت بالتّعليم في ظلّ المملكيّة- في المطالبة بالتّغيير، في الوقت الذي لم يسمح النّظام بقيام أيّ معارضة منظمّة،

11 For a well informed analysis of the royal elite see: Salahedin Hasan al-Sury, "A New System for a New State: Libyan Experiment in Statehood 1951-1969", In: A. Baldinetti, ed., *Modern and Contemporary Libya: Sources and Historiographies* (Rome: Istituto Italiano Per L'Africa et Oriente, 2003), pp. 179-194.

وبدا متجاهلاً لأيّ مشاعر مرارةٍ تعبّر عنها الطبقة الوسطى وشريحتها الدّنيا الجديدة^(١٢). وقد فشلت الملكيّة في إجراء إصلاحاتٍ سياسيّةٍ تُرضي القوى الاجتماعيّة الجديدة المنبثقة عن التّحديث الاقتصادي والاجتماعي. لم تكن أزمة الملكيّة ناشئةً عن نقص التّحديث؛ وإنما عن الأسلوب الذي طُبّق به ذلك التّحديث.

في الوقت الذي حُظرت فيه الأحزاب السياسيّة وقُضت؛ ظلّ الجيش أكثر مؤسسات الدولة تنظيمًا. وجرى تدريبه بالاستعانة بالضباط العراقيين والليبيين، أو أرسل بعض أفرادهم للتدرّب والتّخرج ضباطًا في الأكاديميات العسكريّة البريطانيّة والأميريكيّة. وعلى الرّغم من الافتقار إلى الإصلاح السياسي والمؤسسات القويّة؛ ورث النّظام الجديد في سنة ١٩٦٩ البلادَ وهي على قدر من التطوّر. إذ كان لها قانونٌ نفطيٌّ مبتكّرٌ، ونظامان جيّدان في التّعليم والصّحة العامّة، وجمعيات مدنيّة نشطة؛ كالأندية الرّياضيّة، والاتّحادات العماليّة، والكشافة، والمنظّمات السّبائية، والحركات الأدبيّة والنّسائية. وفي السّنين؛ كان في سبها دار مسرح وعرض سينمائي، وأربعة أندية لكرة القدم، وثلاث مكّتاب، وصحيفةٌ، وفرقة موسيقيّة لطلاب المدرسة الثّانويّة. وكان إقليم فزان في مجمله مرتعًا للحركة القوميّة العربيّة الجذرية المعادية للاستعمار، تلك التي أذكتها ثورة ١٩٥٢ في مصر وإعلامها القومي. وتبعًا لذلك، بدت الملكيّة وقد تجاوزها الرّمن، وأصبحت تواجه تهديدًا من مصر ومن الدّاخل.

الملكيّة السّنوسية والنّظام الثّوري

كانت القاعدة الاجتماعيّة لمجلس قيادة الثورة، المنبثق عن حركة الضّباط الوحدويين الأحرار، تتكوّن أساسًا من الشّريحة الدّنيا للطبقة الوسطى التي نشأت نتيجة لبرامج التّحديث التي قام بها النّظام الملكيّ بعد سنة ١٩٥١. فمعظم أعضاء مجلس قيادة الثورة الاثني عشر يتحدّرون من قبائل فقيرة وصغيرة من قبائل الدّاخل أو من الشرائح الاجتماعيّة الفقيرة في المدن الساحليّة. وعضوان منهم فقط يتحدّران من قبيلتين كبيرتين (المغاربة والعواقر)، وعضو آخر يتحدر من عائلة بارزة في مدينة ساحليّة. وباختصار، يمكن القول إنّ الثورة كانت تحت قيادة الشّريحة الدّنيا من الطبقة الوسطى المنتمية إلى مدن المناطق الحضريّة والبلدات الريفيّة والواحات الصحراويّة في الدّاخل، في مواجهة سيطرة شيوخ القبائل والعائلات البارزة في المدن الكبرى. كان النّظام الملكي يعتمد في ضمان أمنه على قوّة الشرطة جيّدة التجهيز، أكثر من اعتماده على الجيش، وكان أفراد الشرطة يجنّدون من بين القبائل الموالية. مقابل ذلك، كان الجيش الليبي مفتوحًا للطلبة غير المتحدّرين من عائلات النّخبة، وكان من بينهم أعضاء حركة الضّباط الوحدويين الأحرار ولجنتها المركزيّة.

ومثله مثل النّظام الملكي قبله، حظر مجلس قيادة الثورة الأحزاب السياسيّة والاتّحادات العماليّة المستقلّة سنة ١٩٧٠، متبنيًا نظام الحزب الواحد على غرار مصر سنة ١٩٧١، وسوّى هذا التنظيم الاتّحاد الاشتراكي العربي. إلا أنّ هذه الصيغة جرى التخلّي عنها بعد ذلك بستين، بسبب فشلها في تحميس وتعبئة غالبية الشعب الليبي. وفي مواجهة معارضة النخبة التقليديّة وفشل الاتّحاد الاشتراكي العربي، أعلن القذافي ثورته الشعبيّة

12 This period has not been research yet. See: J. Wright, *Libya A Modern History* (London: Croom Helm, 1983), pp. 102-107. for Libyan Jewish Israeli view see: M. Romani "The Final Exodus of Libyan Jews in 1967", *Jewish Political Studies Review*, Vol. 19, No. 3-4 (Fall 2007), pp. 1-15.

ضد البيروقراطية القديمة في خطابه الشهير في زوارة ١٥ نيسان / أبريل ١٩٧٣. وطلب من الشعب إحلال اللجان الشعبية المتكوّنة من الموظفين في مواقع العمل بدلاً من البيروقراطية العاجزة.

أدى ابتكار القذافي إلى انقسام داخل مجلس قيادة الثورة بشأن دور اللجان الشعبيّة الجديدة وصلاحياتها. وقد عكس الانقسام داخل مجلس قيادة الثورة بسبب هذه القضايا خلافات أيديولوجية كبرى بين جناحين بشأن الاتجاه الذي تتخذه الثورة. واعترض الجناح التكنوقراطي الذي كان يقوده عمر المحيشي، وزير التخطيط، بأنّ الأولوية ينبغي أن تعطى للكفاءة المتمثلة في الخبراء والمختصين. في المقابل، أصرّ القذافي على التعبئة الأيديولوجية والولاء السياسيّ. وقاد عجز أعضاء المجلس عن حلّ النزاع الداخليّ إلى محاولة أعضاء مجلس قيادة الثورة بقيادة المحيشي الانقلاب على القذافي. فاستخدم القذافي تنظيمه المدنيّ القديم -من سنواته الأولى في سبها- لتعبئة مؤيديه ضدّ خصومه. وحين وقف عبد السلام جلود، العضو الرئيس في مجلس قيادة الثورة، في صفّ القذافي، فشل الانقلاب. وفرّ عمر المحيشي إلى تونس وظلّ في المنفى في ما بعد في مصر. بعدها رسّخ القذافي سلطته. ولم يبق من أعضاء مجلس قيادة الثورة سوى أربعة أعضاء في السلطة إلى جانب القذافي، وجرى حلّ مجلس قيادة الثورة.

الأسطورة وسياسة إعادة إنتاج القبليّة

تدرج التقارير والتعليقات الحالية المتعلقة بالانتفاضة الليبية ضمن إطار ثلاث أساطير: تسليط الضوء على القذافي، وأنّ التجربة الليبية مع الاستعمار المهمجي ماثلة للتجربتين المصرية والتونسية، والنظر إلى المجتمع الليبي من خلال أيديولوجيا القبليّة Tribalism. لقد عانى الشعب الليبيّ من إحدى أكثر التجارب الاستعمارية وحشيّة في أفريقيا. فقد توفّي نصف مليون ليبي خلال الحقبة الاستعمارية بين سنتي ١٩٢٢ و١٩٤٣، بمن فيهم ٦٠ ألف أسير في المعتقلات الجماعية. وجرى إسكات صدمة الاستعمار هذه وما خلفته من ندوب خلال فترة الملكية السنوسية ما بين ١٩٥١ و١٩٦٩. وعليه يمكن للمرء أن يحاجّ بأنّ شعبيّة القذافي المعادية للاستعمار ليست هاجسا استحواذيّاً (Obsession)، وإنما هي متأصلة في التجربة الاستعمارية الحديثة التي عاناها الشعب الليبي الذي كان يحسّ بأنّ عذاباته جرى تجاهلها.

يعيش ٨٠٪ من الليبيين في المناطق الحضريّة، أي المدن والبلدات، وقادة الانتفاضة الديمقراطية الحاليّة محامون وقضاة وصحفيون وكتاب وأساتذة جامعيون وناشطات نسائيات وضباط جيش منشقّون. وصار معنى القبيلة في الريف مختلفاً عن الماضي، فالليبيّون جميعهم فاعلون في الاقتصاد، ومعدّل القراءة والكتابة في ليبيا هو بين الأعلى في أفريقيا. وهكذا، فإنّ الكلام عن القبيلة بالمعنى العضوي Generic هو محض تضليل. مع ذلك، فإنّ نقص البحوث المتخصّصة والمعرفة عن المجتمع الليبيّ الحديث ينبغي عزوهما إلى واقع أن ليبيا قد عزّلت وأصبحت غير متاحة للباحثين طوال العقود الثلاثة الأخيرة. إنّ قراءةً بديلةً ستعيد المجتمع إلى دائرة الضوء بغرض الإجابة عن الأسئلة الرئيسيّة المتعلّقة بجذور النظام ولماذا استطاع البقاء، ثمّ تجمّد، وفي النهاية فشل في المضيّ في عملية الإصلاح السياسيّ.

وصل الإصلاح إلى ذروة نجاحه بعد سنة ١٩٩٨ عند حلّ أزمة لوكربي ورفع العقوبات المفروضة على ليبيا

منذ سنة ١٩٩٢، وما أسفر عنه من تطبيع للعلاقات مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩. المفارقة، هي أنّ النظام كان يمكنه تحبّب الانتفاضة لو أنّ هذه الإصلاحات تمّت بجديّة وتوجّهت نحو معالجة المطالب الشعبية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية وانتهاكات حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، وبإطلاق النار على المحتجّين السلميين في بنغازي والبيضاء في ١٥ شباط / فبراير ٢٠١١، وقيام سيف الإسلام القذافي وأبيه بتوجيه ثلاثة خطابات يعلنان فيها الحرب على المحتجّين واصفين إيّاهم بأنّهم "جرذان" و"مدمنو مخدرات" وأنّهم تعرّضوا إلى غسل دماغ على يد بن لادن، نظر غالبية الليبيين إلى النظام على أنّه ميؤوس منه وأنّه قد حان وقت زواله.

دعونا ننظر إلى الأصول الاجتماعية للنظام. لماذا تمكّن من البقاء، ثمّ تحوّل من كونه دولة شعبية من دول العالم الثالث إلى ديكتاتورية.

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية هي دولة تُعرّف نفسها على أنّها دولة ثوريّة تُحكم من خلال اللجان الشعبيّة المنظّمة والمؤتمرات الشعبيّة. ومرتكزاً على اقتصاد غنيّ يمثل النفط مصدره شبه الوحيد، وُلد النظام مع ما يسمّيه معظم الليبيين "ثورة الفاتح من سبتمبر" التي حدثت في ١ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩. في ذلك التاريخ، أطاحت مجموعة مكوّنة من اثني عشر ضابطاً شاباً في الجيش الليبي - ينتمون إلى فكرة الوحدة العربية الشاملة الناصريّة، ويقودهم ضابط ذو شخصية نافذة يدعى معمر أبو منيار القذافي يبلغ من العمر ٢٧ سنة - بملكيّة الملك محمد إدريس السنوسيّ في انقلاب غير دمويّ، حين كان الملك مسافراً خارج البلاد. كانت هذه المجموعة تمثّل لجنة مركزية لتنظيم سرّي داخل الجيش الليبيّ يسمّى "حركة الضباط الودعويين الأحرار". الضباط الشباب الاثنا عشر الذين كانوا يتحدّرون من أقاليم البلاد الثلاثة، أعادوا تسمية أنفسهم "مجلس قيادة الثورة"، وأعلنوا قيام الجمهورية العربية الليبية، وألّفوا قيادة جماعية حتّى سنة ١٩٧٦.

سيطر مجلس قيادة الثورة على كلّ السلطات التنفيذية والتشريعيّة والقضائيّة، وشرع في الإشارة إلى إجراءاته الاجتماعيّة والسياسية على أنّها "ثورة". وعلى الرغم من مناهضته للاستعمار والشيوعيّة والفساد ودفاعه عن القوميّة العربيّة والإسلام، فإنّ مجلس قيادة الثورة لم تكن له سياسات محدّدة الخطوط، وكان دليله المرشد ثورة ١٩٥٢ المصرية. لقد مرّ المجتمع الليبيّ بتحوّلات اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة بعد سنة ١٩٦٩، إلا أنّ الحكومة الجديدة نفّذت سياساتها من دون مشاركة شعبية تُذكر. وركّز جناح القذافي في مجلس قيادة الثورة السلطات في يده في ١٩٧٦، وأخذ يجربّ خلق "مجتمع اشتراكيّ فطريّ أصيل Indigenous pastoralist socialist society"، مستفيداً من عائدات النفط الوفيرة وتوظيف العمالة غير الليبية التي كانت تضمّ - من بين من تضمّ - العديد من التونسيين والمصريين. إلا أنّه على المرء أن يتذكّر أنّ المجتمع الليبيّ في عمومه معادٍ للاستعمار ومؤيّد لحركات التحرر الوطني ومؤمن بإيماناً قوياً بالعروبة والإسلام.

لابدّ من تذكّر بعض النقاط هنا، وأولها أنّ ثورة ١٩٦٩ بقيادة معمر القذافي لم تكن شذوذاً، مثلما يعتقد الكثير من الصحفيين والباحثين الغربيين، ولكنّها متجذّرة بقوة في مجتمع الداخل الليبيّ من خلال الحركة السنوسية والجمهورية الطرابلسية، ضمن الإطار العامّ للثقافة الإسلامية والمؤسسات القرابية المستقلّة استقلالاً ذاتياً، والخشية من الدولة المركزية، وانعدام الثقة في الغرب بناءً على التجربة المرّة تحت الحكم الإيطاليّ. كان القذافي قادراً على التعبير عن مقاومة الاستعمار والحسّ الوطنيّ لدى الليبيين وإيصاله للناس وترجمة هذه التركة

إلى أيديولوجيا ثورية مستخدمًا لغة بسيطة يفهمها الليبيون العاديون بسهولة. لقد استخدم القذافي نبوغه الكارزمي لتعبئة الشعب ومهاجمة معارضيه وخصومه داخل البلاد وخارجها. كان يتحدث ويأكل ويلبس كرجل بدويّ من الدواخل، ويؤمّ المصلّين كإمام أو أمير للمؤمنين.

ولغرض إضعاف المعارضة الحضريّة بين الطلبة والمثقفين والطبقة الوسطى الحضرية في المدن الكبرى، اتّبع النظام الجديد سياسة ثقافية قوامها "البدونة Bedwanization" التي تعتمد الهجوم على الثقافة الحضريّة وتشجيع الطقوس البدويّة والريفية المرتكزة إلى القيم القبلية المتعلقة باللباس والموسيقى والأعياد، وهذا -دون شك- عودة إلى الماضي القديم. ونتيجة لسياسة تصفية التحضر De-Urbanization المنهجية، فقدت مدينة طرابلس (أكثر مدن البلاد تحضرًا وكوزموبوليتية) طابعها السابق. ومع ذلك، ظلّت الجماهيرية دولةً شعبية حديثة. ونالت حكومة الجماهيرية تأييدًا شعبيًا واسعًا في الطبقات الدنيا والوسطى، مكّن الحكومة من الانخراط في تغييرات اقتصادية كبرى وكذلك في البنى السياسية والاجتماعية. وقد قادت المعارضة الداخلية والخارجية للحكومة إلى مزيد من أفعال القمع ضدّ المعارضين في عقد الثمانينيات.

قوّضت المركزية Centralization المفرطة والاعتماد على الأجهزة غير الرسمية والأمنية -على حساب المؤسسات الرسمية وحكم القانون- الإصلاحات المبكرة، وأدت إلى أفول هذه التجربة المتعلقة بالشعبوية السياسية الأصيلة. وتضافر المناخ العدائيّ العالميّ وانخفاض عائدات النفط منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين لخلق أزمة النظام. وأكثر من ذلك، أضعفت أو شوّهت المؤسسات العامة مثل المحاكم والجامعات والاتحادات والمستشفيات والمصارف. وهكذا، فإنّ توافد الحراكين الداخلي والخارجي حول أيديولوجيا من نمطها الشعبي إلى نمط تسلّطي لنظام اختزل في عبادة شخصية القذافي. بدأ هذا التغيّر في فترة مبكرة بعد دخول القوّات الليبية في حرب مباشرة مع نظام حسين حبري في التشاد في حزيران / يونيو ١٩٨٣، والمواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٨٦ التي توجت بالقصف الجويّ الأميركي لطرابلس وبنغازي، وأصبح واضحًا وضوحًا شديدًا بعد سنة ١٩٨٨، خصوصًا مع موافقة مجلس الأمن الدولي سنة ١٩٩٢ (القرار ٧٤٨ في ٣١ آذار / مارس ١٩٩٢) على توقيع عقوبات على ليبيا إثر اكتشاف ما قيل إنّه دليل يربط عملاء ليبياين بحادثة تفجير طائرة "بان أم" الأميركية في رحلتها رقم ١٠٣ فوق بلدة لوكربي في سكوتلاندا.

النظام الليبي مناظر للأنظمة الأخرى المسبّاة الأنظمة الريعية التسلّطية في الشرق الأوسط وأفريقيا. فالدول المنتجة للنفط كالجائر والعراق وسورية (آنذاك)، على سبيل المثال وليس الحصر، حاولت توزيع مؤسسات رسمية وغير رسمية لتلبية مطالب بعض المواطنين المادية والمعنوية مقابل قليل من الولاء والطاعة الجمّة. بعد سنة ١٩٨٦، استخدم النظام أيضًا العقوبات الجسدية والحبس والنفي الإجباري ضدّ الآلاف من المنشقين بهدف الحفاظ على سلطته، وملاءة القوى الأمنية بالأقارب الموثوقين والحلفاء التقليديين، أولئك الذين ارتبطت مصالحهم المادية بديمومة حكم القذافي. واستخدم النظام كذلك إستراتيجيات الشّرعنة Legitimizing strategies بهدف التحكّم في ما يعدّه بعض علماء الاجتماع البعد "المعياري" للخضوع .The normative dimension of compliance

في الواقع، تألّف النظام الجديد من مؤسسات وقوى مثل الدائرة الداخلية المتكوّنة من رجال الخيمة، واللجان الثورية، والصفوف القبلية، وتنظيم الرفاق الذي يضمّ معظم زملاء القذافي في الدراسة وأصدقائه قبل الثورة.

ابتكر القذافي "إعادة البناء القبلي Retribalization" وإستراتيجية فرّق تسد المنتمية إلى المؤسسات البدوية والريفية التقليدية مثل "الميعاد" و"جبر الخواطر" و"الصفوف". فمؤسسة "الميعاد" هي التقاء شيوخ القبائل من أجل تدارس قضية ما، و"جبر الخواطر" هي لقاء قبلي لتسوية الخلافات وجلب الوثام^(١٣). كان في العادة يرسل -بصفة غير رسمية- قريبه ومستشاره لشؤون القبائل العقيد خليفة حنيش إلى هذه المؤسسات للحصول على تأييد القبائل أو إیرام المصالحات مع الخصوم. وقد كان الداخل الليبي -وبسبب ضعف الدولتين العثمانية والاستعمارية الإيطالية- قد شهد قيام التحالفات الفلاحية والبدوية، المسماة بـ"الصفوف" مقام إستراتيجية دفاعية ضد الدولة المركزية والتحالفات الأخرى. وأحيى النظام مؤسسة الصفوف القديمة هذه في مواجهة المعارضة الداخلية في الجيش وفي الإقليمين الشرقي والجنوبي من ليبيا. فعلى سبيل المثال، اعتمد النظام في ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٣ لتجنيد الضباط على ثلاث قبائل: القذاذفة، والمقارحة، وورفلة. وأسقطت ورفلة من هذا الاعتبار حين اكتُشف سنة ١٩٩٣، التحضير لمحاولة انقلابية قوامها الأساسي ضباط من ورفلة. وتنتمي زوجة القائد الثانية، صافية فركاش، إلى قبيلة قوية هي قبيلة البراعصة المنتمية إلى قبائل السعادي، وهذه القبيلة قدّمت له قدرًا من الدعم في موطن الملكية السنوسية. ومع نهاية التسعينيات، أخذ القذافي يعتمد على عائلته وأبناء عمومته على رأس الأجهزة الأمنية.

قام النظام بتطهير الجامعات ممّا سمّي الثورة المضادة سنة ١٩٧٦. وشمل الاستهداف الناشطين الإسلاميين والليبراليين واليساريين الذين أرادوا الحفاظ على اتحاد الطلبة مستقلاً بعد سنة ١٩٦٤ مثلما كان تحت الملكية. وقد قام أعوان النظام بالمهام القذرة ضدّ المعارضين، ابتداءً بالتجنيد والإغراء وانتهاءً بالقتل مرورًا بالتخويف. وقد كافأ القذافي العديد من هؤلاء الأعوان بضمّهم إلى النخبة الحاكمة في النظام في مناصب مثل الوزراء، والمديرين الرئيسيين والسفراء ورؤساء الجامعات ورؤساء الأجهزة الأمنية.

ومع ذلك، حين واجه النظام غضب الرأي العام ضدّ الانتهاكات سنة ١٩٨٨، دان القذافي اللجان الثورية على انحراف مسؤوليها عن الخطّ الثوري الصحيح، وتبيّن أنّ انتقاده هذه اللجان لم يكن سوى لفترة قصيرة. فقد ظلّت هذه اللجان تحافظ على دور في "تخريض" مؤتمر الشعب وتأطير جدول الأعمال الذي يحتوي القضايا المطروحة للنقاش. لقد أصبحت اللجان الثورية، بمقتضى الأمر الواقع، حزبًا سياسيًا، وهذا مناقض للفكرة المثالية عن ديمقراطية المشاركة المبنية على مؤتمر الشعب واللجان الشعبية -كما وردت في الكتاب الأخضر- خصوصاً في الوقت الذي كان فيه النظام يخشى من الانشقاق لما يعنيه من تهديد لبقائه.

مع نهاية الثمانينيات، سادت الاهتمامات غير الرسمية والأمنية النظام السياسي واستخدمت طقوس عبادة البطل بخصوص القذافي كلغة للسيطرة الاجتماعية. وأصبحت فيما بعد راسخة في النظام. وكانت أشدّ قوى معارضة الإصلاح بأساً، مخافة خسارة السلطة والمساءلة المحتملة عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والقتل ضدّ جماعات المعارضة وأفراد من النظام في العقود الثلاثة الأخيرة.

وفي مواجهة التملل السياسي والعزلة، قرّر النظام تغيير أيديولوجيته بالاتّجاه نحو أفريقيا، ورضي بالتصالح مع المجتمع الدولي من خلال قبوله بشروط الأمم المتحدة، وفي ما بعد التخلي عن برنامج أسلحة الدمار

الشامل من أجل بقائه^(١٤). وكإشارة على التزعة البراغمية والإصلاح، أصبحت السياسة في طرابلس مدفوعة باعتبارات المصالح الشخصية والوطنية، خصوصاً في ما يتعلّق بالقيام بدور موازن للمنافسين في مصر وإسرائيل وتونس والسودان والجزائر والمغرب. وينجم تغيير السياسة الليبية بين مرحلة وأخرى عن تغيّر في علاقات القوى في المنطقة والمواجهات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في أفريقيا. هذه العوامل مجتمعة، أجبرت النظام على تغيير سياساته أو إبرام معاهدات تحالف أو وحدة مع دول صحراوية مختلفة في أفريقيا. وقادت هذه السياسة الليبية الجديدة - التي استهدفت التصالح مع المجتمع الدولي - إلى رفع العقوبات، إلا أنّها قوّت الصراع السياسيّ في الداخل. وباختصار، فإنّ السلوك الليبيّ إزاء الدول الأفريقية الأخرى تغيّر استجابةً لتغيّرات سياسية داخلية وإقليمية ودولية.

جلبت العملية الثورية في ليبيا في العقد الأول من عمرها عدّة فوائد للبيّين العاديين، من قبيل العناية الصحيّة المجانية والتطوير الكبير للبنية التحتية للبلاد والتعليم المجاني تتجاوز بكثير تلك الإنجازات التي حقّقها النظام الملكي، خصوصاً بالنسبة إلى المرأة الليبية التي أصبحت متعلمة وفاعلة؛ وكان من النساء الوزيرات والسفيرات والطيارات والقاضيات، في مجتمع محافظ كان معدّل الأمية فيه ٩٥٪ سنة ١٩٥١. ومنذ سنة ١٩٩٠ أسهمت الزراعة بـ ٢٪ فقط من الميزانية الوطنية، وارتفع معدّل البطالة إلى ٣٠٪. وأضعفت مؤسّسات المجتمع المدني في ليبيا التي بدت أكثر ديمقراطية من عدّة دول خليجية في سبعينيات القرن الماضي، أو تمّ الإجهاز عليها.

أين كان الخلل؟ ثمّة على الأقلّ ثلاث خطايا أصلية: سيادة المؤسسات الأمنية وغير الرسمية على حساب المؤسّسات الرسمية، وغياب دستور وطني، ومعاداة المأسسة Institutionalization. كما أسهمت عبادة الشّخصية والفساد؛ وإجهاض الإصلاحات السياسية؛ وتسليط الأجهزة الأمنية على البناء المؤسسي؛ في اغتراب الطبقتين الوسطى والدنيا، إضافةً إلى انشقاق العديد من الإصلاحيين وضباط الجيش والدبلوماسيين الذين منهم من أصبح من بين قادة الانتفاضة الديمقراطية الآن. وهكذا انتهت تجربة الجماهيرية. فلنأمل أن القادة الشبان الشجعان الذين يقودون انتفاضة ليبيا الديمقراطية سيتعلمون من الأخطاء التي ارتكبها النظام الملكي ونظام القذافي. إنّ تحدّي بناء ديمقراطية تعدّدية ومدنيّة مستقرّة، هو تحدّي هائل، وخصوصاً إذا أُجّل الموضوع الأكثر إلحاحاً، ألا وهو التسوية السياسية وإنشاء هيئة إنصاف ومصالحة حقيقية.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

١. زارم، أحمد. مذكراتك صراع الشعب الليبي مع الاستعمار: ١٩٤٣-١٩٦٨ (ليبيا-تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٨).
٢. التير، مصطفى عمر. مسيرة التحديث للمجتمع الليبي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩١).
٣. المغيربي، محمد زاهي. الدولة والمجتمع المدني في ليبيا (القاهرة: إصدارات مجلة عراجين، ٢٠٠٤).
٤. كرفاع، مختار. الحركات العمالية في ليبيا: ١٩٦٩-٤٣١٩ (طرابلس: مركز الجهاد للدراسات التاريخية، ٢٠٠٠).
٥. الكبير، ياسين. المهاجرون في طرابلس الغرب (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢).
٦. البشتي، فوزي الطاهر. حلم الثورة في الشعر الليبي الحديث (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ١٩٨١).
٧. الفارسي، أم العز. السياق المجتمعي وأثره على المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا (القاهرة: إصدارات مجلة عراجين، ٢٠٠٧).

باللغات الأجنبية

8. Anderson, L. *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya: 1830-1980*, (Princeton: Princeton University Press, 1986).
9. Anderson, L. "States, Peasants and Tribes: Colonialism and Rural Politics in Tunisia and Libya". Ph.D. diss. In political science, Columbia University, New York, 1980.
10. Ahmida, A. *The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance* (Albany: State University of New York Press, 2009).
11. Ahmida, A. *Forgotten Voices: Power and Agency in Colonial and Postcolonial Libya* (New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2005).
12. Ahmida, A. "Colonialism, State Formation and Civil Society in North Africa: Theoretical and Analytical Problems", *International Journal of Islamic and Arabic Studies*, Vol. XI, No. 1 (1994).
13. Baldinetti, A. "Libya's Refugees, their Places of Exile, and the Shaping of their National Idea", *The Journal of North African Studies*, Vol. 8, No. 1 (2003).
14. Khadourim, M. *Modern Libya: A Study in Political Development* (Baltimore: The John Hopkins Press, 1963).
15. Khalidi, I.R. *Constitutional Development in Libya* (Beirut: Khayyat's College, 1963).

16. Romani, M. "The Final Exodus of Libyan Jews in 1967", *Jewish Political Studies Review*, Vol. 19, No. 3-4 (2007).
17. Pelt, A. *Libyan Independence and the United Nations* (New Haven: Yale University Press, 1970).
18. Al-Sury, S.H. "A New System for a New State: Libyan Experiment in Statehood, 1951-1969", In: A. Baldinetti, (ed.), *Modern and Contemporary Libya: Sources and Historiographies* (Rome: Instituto Italiano Per L'Africa et Orientete, 2003).
19. Vandewalle, D. *A History of Modern Libya* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).
20. Wright, J. *Libya A Modern History* (London: Croom Helm, 1983).